دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن الاقتصادي : خط الدفاع الأول عن مقدرات البلاد
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	بغورة، صبحة
المجلد/العدد:	ع 62
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	18 - 21
رقم MD:	390922
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن الاقتصادي ، النظم الاقتصادية ، النظم المالية ، التنمية الاقتصادية ، الأزمات المالية ، البنية التحتية ، السياسة الاقتصادية ، التعاون الاقتصادي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/390922

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن الاقتصادي

خط الدفاع الأول عن مقدرات البلاد

صبحة بغورة – الجزائر

تولي الكثير من الدول أهمية بالغة لمسألة الأمن الاقتصادي ، وتضعه على رأس أولوياتها الوطنية واهتماماتها الرئيسة، نظرا لارتباطه الوثيق بالأنشطة الحياتية الحيوية وبإرادة مقدرات البلاد من الثروات من جهة، وعلاقته المباشرة بتحديد دخل الأفراد وتحديد مستوياتهم المعيشية من جهة أخرى .. لكن الجهود المبذولة لبلوغ المستوى المرجو لتحقيقه اصطدمت في الكثير من الحالات بحوا جز أو تعثرت أمام صعوبات لأسباب مختلفة ، وما تشابه منها قد تفاوت من حيث حدته من بلد لآخر حسب الطروف الداخلية وطبيعة علاقات القوى في المحيط الدولي ..

الجديد أن الأمن الاقتصادي أصبح ينظر إليه على أنه أحد المكونات الأساسية في منظومة الدفاع الوطني ، بمعنى أن عدم توفر حد أدنى من الأمن الاقتصادي في بلد ما أصبح يعني مباشرة هشاشة الدولة ، فالمفهوم الحديث لمسألة الدفاع الوطني أصبح يستند إلى ثلاثية تشكل النماذج الجديدة للدفاع وتتمثل في الأمن الاقتصادي ،الأمن المدني ، والأمن العسكري .

تكون الهشاشة المالية كبيرة في دولة وتشكل تهديداً ثقيلاً على نظامها الاقتصادي، عندما يكون نظامها البنكي قديماً ومتخلفاً، ونظامها المالي غير فعال.

من الدول ما يشكل موقع إقليمها الجغرافي مشكلة لها، ونسوق لتوضيح ذلك مثالا لبلد إقليمه الجغرافي شاسع وشبه جاف تقل فيه الموارد المائية الكافية ومهدد في نفس الوقت بظاهرة التصحر الجارف ، ويتميز بتوزيع سكاني غير متوازن ، يكون هذا البلد حتماً في وضعية هشة ؛ لأنه سيكون ضعيفاً اقتصادياً خاصة في ظل التغيرات المناخية شديدة التقلب التي يصعب معها رسم سياسات تنمية زراعية يمكنها تأمين احتياجات الشعب الأساسية من المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الشعبي الواسع ، ومنه يجد مثل هذا البلد نفسه في حاول تبعية مفرطة للخارج تزيد من متاعب الدولة في ضبط واعداد الميزانيات السنوية حيث إن الأسواق الخارجية ستكون هي المحدد لحجم فاتورة الاستيراد.

كذلك تشكل طبيعة التركيبة الاقتصادية لدولة ما مشكلة حادة لها، ولعل الدول المرتبطة ارتباطاً شديداً لمورد واحد كبعض الدول المصدرة لمواد الطاقة كالبترول والغاز ، ستكون بنيتها الاقتصادية هشة لأن هيكلها عاجز أو قاصر لا يسمح بإحداث التنوع في مصادر الدخل ولن يمكن لهذه الدول التحرر التدريجي من قيود التبعية في الغذاء والعلاج .. وحتى في مجال إدارة الاقتصاد وسيبقى مجرد بلد "ريعي" أي سيقف عند حدود تحصيل عوائد تصديره لمواد طبيعية لم يكن لجهد الإنسان فضل فيها حتى أسعار ثرواته تتحدد بالأسواق الدولية ، أي دون إرادتها ودون تدخل مؤثر منها، لذلك فالدول المصدرة لسلعة واحدة تواجه ضعفاً هيكلياً في اقتصادها يعرضها لخطر التقلب في الأسعار، ولا يضمن لها نظامها الإنتاجي الأمن الغذائي ، الأمن الصحي والتكنولوجي بل وحتى صيانة منشآتها الإستراتيجية، وهذا يعني تبعية هذه الدول في مجال المعلومات أي أن نظامها الاقتصادي سيجد صعوبة بالغة في التكيف في المقتضيات الدولية خاصة منها المتعلقة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أما اللجوء إلى توحيد جهود المنتجين والمصدرين لمادة طبيعية ما من أجل ضبط أسعارها لصالحهم فتراها تصطدم بسقف منخفض من الآمال ؟ ذلك لأن اعتبارات التنمية في هذه الدول وما تتطلبه من استيراد ضخم للمواد المصنعة والاستهلاكية ومستلزمات قطاعات الخدمات تقتضي بداهة قدرة مالية معينة لمواجهة أعبائها لا يتسنى لها توفيرها دون الاستمرار في التصدير وفق الأسعار التي يحددها لقانون السوق العالمية ، ولا يجدي نفعاً إظهار القوة عن طريق التهديد بإحداث الندرة لأن الندرة المفتعلة في مصادر الطاقة بصفة خاصة ستؤدي ببساطة إلى ارتفاع ثمنها في الأسواق الدولية ، وبالتالي حدوث زيادة منطقية في تكاليف الإنتاج ، وارتفاع في أثمان السلع التي ستجد طريقها للتصدير إلى نفس الدول التي كانت سبباً في مسلسل الارتفاعات المتوالية ، مما يحيلنا مباشرة إلى ضرورة الاستعداد لتقبل ارتفاع فاتورة الاستيراد، فمنطق العلاقات التجارية الدولية واضح ، إنه صراع القوة ، ستنظر الدول الأكثر تصنيعاً في العالم إلى الدول المصدرة للطاقة كمن ينظر إلى خصمه، وأي محاولة لاحتكار عملية تحجيم الإنتاج كوسيلة لتحديد الأسعار سيتم اعتبارها جريمة في حق الدول المتقدمة التي تقود قافلة الحضارة الإنسانية إلى عوالم من التقدم التكنولوجي حيث لم تخطر من قبل على قلب بشر، وستكون هذه الدول مطالبة بالحفاظ على ريادتها مما يضعها مضطرة في موقع المعاقب وهذا الموقع مكتسب منذ عشرات السنين تحسباً من احتمالات حدوث تقلبات في موازين القوى وتهديد المصالح

امتثالا للقاعدة أن المعاقب يجب أن يمتلك قوة أكبر من الجاني حتى يتمكن من معاقبته ..
وتكون أيضاً الهشاشة المالية كبيرة في دوول ما حتى أنها تشكل تهديداً ثقيلا على نظامها الاقتصادي عندما يكون نظامها البنكي قديماً ومتخلفاً، ونظامها المالي غير فعال ، ويصاب النظام المصرفي بالضعف إذا تعطل العمل بالمعايير الدولية فيما يخص الشبكة النقدية بين البنوك في الأمور المتعلقة بنظام التعويض الذاتي ونظام الدفع الشامل ودعائم الدفع وتأمين النظام المالي ، فالتأخر الكبير في عمليات التسوية المالية يؤدي إلى تبذير معتبر للموارد والى أحداث سيولة نقدية غير قانونية وكذا إلى أعاقة الاستثمار الوطني والأجنبي.

مفهوم الأمن الاقتصادي يعالج قوة الأجهزة المختلفة للدولة وقدرتها كالشبكات الكهربائية، الاتصالات، شبكات المياه، الشبكات النقدية .

شهد العالم أجمع كيف أن الصدمات البترولية الخارجية والتبعية المفرطة للخارج قد أثرتا بشدة وبشكل سلبي في التنمية الوطنية للدول النامية وزادتا من هشاشة أنظمتها، هذا بالإضافة إلى ارتباط النمو في العديد من الدول بالظروف المناخية التي باتت متقلبة منذ سنوات ، ومثل تلك البلاد التي تعرف هذه الأوضاع تعيش حاول تعرف ب"التنمية غير المنتهية " أي تلك التي لم تستقر على رسم معالم أساسية لإستراتيجيات واضحة الأهداف فهي كمن يدور في حلقات مفرغة من سياسات لا تؤسس لتنمية حقيقة ذات أسس قوية وسياسات واضحة تهدف لحقيق أهداف محددة ، ومما يزيد في درجة تعقيد الأمور هو الاطمئنان الخادع لاستمرار تدفق عوائد التصدير في الدول ذات المورد الواحد فالفوائض المالية ليست في كل الأحوال مؤشراً إيجابياً على صحة الاقتصاد بل قد يمثل مشكلة إذ ا لم يستطع الجهاز الإنتاجي استيعابها، كما أن ما تفرضه "العولمة" من تحديات لن تناسب هذه الأنظمة لأن مقاييسها الاقتصادية يحددها منتوج واحد ووحيد، ومثل هذه الاقتصاديات تكون شديدة الحساسية إزاء المحيط الخارجي الذي يتسم في أدنى مستويات اضطرابه بالتقلبات الحادة والمستمرة في أسعار صرف العملات مثل التي أحدثت كما جرى مؤخراً إضرابات عنيفة خلال الأزمة المالية العالمية في تقدير قيمة الصادرات والواردات وتقييم القوة الشرائية للاحتياطات النقدية للدول والقيمة الحقيقية لحجم الديون المالية المستحقة فيما بينها، فالتغيرات المفاجئة في قيمة العملات أصبحت تصيب أكبر النظم الاقتصادية للدول الأكثر تصنيعاً في العالم بكثير من الاهتزاز بالرغم من أنها تعتبر فرضاً الأقوى منعة وصلابة ، أما بقية الدول فإن الأمر ينصرف مباشرة إلى الحديث عن احتمالات قوية بحدوث ظاهرة إفقار ووهن اقتصادي يبلغ في خطورته مستوى تهديد الأمن والسيادة الوطنيين.

إن الدول التي فطنت إلى طبيعة هذه الأوضاع ولجأت إلى وضع معالجات لبلوغ اقتصادها مستوى من الكثافة الاجتماعية والسكانية والسياسية والإستراتيجية ، قد أحالت نفسها إلى مواجهة مسألة أخرى تتعلق بالاحتياج إلى سيادة الدولة في مجال الأمن الاقتصادي حيث إن جوهر الأمن الاقتصادي يتطلب البحث عن النموذج الجديد للدولة القوية التي تضبط المسارات الاقتصادية والاجتماعية بوسائل ضبط وادارة وتنظيم عن طريق شراكة لا تهمل على المدى القصير مصالح المدى الطويل بمعنى أن لا يجر الطمع في مكاسب صغيرة وظرفية إلى إغفال الأهداف الإستراتيجية للدولة التي تعني مستقبل شعبها ومكانتها الاقتصادية ، وتبرز هنا معضلة أخرى فبين خيار تخلي الدولة عن دورها كطرف أساسي في كل عمليات التنمية واللجوء إلى منطق اقتصاد السوق – الذي أصبح حديثاً غير مرغوب فيه ومحل انتقادات متعددة ، وبين الاتجاه إلى حصر مهام الدولة على عملية الضبط والتحكم تحت مفهوم " الدولة الحارسة " – التي أيضاً أصبحت غير مجدية بعد بروز تحديات محيط دولي تفرضه قواعد العولمة ،أصبح الأمر يقتضي تصميم مفاهيم جديدة لدور الدولة ووضع صيغ جديدة للأمن الاقتصادي تراعي بصفة أساسية المحيط الدولي الحالي المشكوك فيه أمام الحلول الليبرالية واختفاء منطق الدولة الحامية ، كما تهدف في الوقت نفسه إلى تحديد إستراتيجية للتنمية وفق رؤية علم الاقتصاد أي تستند إلى مسألة الفعالية وليس إلى مسألة إيديولوجية ، فسيرورة النشاط الاقتصادي لا تتحمل الحماقات السياسية لأنه شديد التأثر بنتائجها كما أن طبيعته تأبى الانصياع نحو فرضيات قائمة فقط على مجرد ولاءات سياسية تفرضها تحالفات سياسية لا تعطي بالاً للبنيات الاقتصادية وتركيباتها ومجالات النشاط المنتجة فلا تفرق بينها وبين تلك الأنشطة التي تفتقد لأدنى المقومات للنهوض بها.

اللجوء إلى توحيد جهود المنتجين والمصدرين لمادة طبيعية ما من أجل ضبط أسعارها لصالحهم، تصطدم بسقف منخفض من الآمال

من هنا يمكننا التوصل إلى أن مفهوم الأمن الاقتصادي يعالج قوة الأجهزة المختلفة للدولة وقدرتها كالشبكات الكهربائية ، الاتصالات ، شبكات المياه ، الشبكات النقدية .. بإبقائها في حالة "عملياتية" باستمرار، إن الصدى الواسع لدائرة تقبل الأمن الاقتصادي يؤدي تلقائياً إلى بروز قضا يا كبرى في الدفاع عن المصالح الإستراتيجية لكل دوول ليس فقط في معنى قدرات رد الفعل ، ولكن أيضاً في تدعيم مواقع القوة التي أصبحت تحتل أهمية بالغة في سياسات الدول ، ومنها إقامة مشاريع الشراكة الحقيقية بين مؤسساتها الوطنية والشركات العالمية ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة المنتجة للثروة ، إقامة شبكة واسعة من العلاقات الدولية في إطار التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية ، وتشجيع عملية جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مشاريع وطنية، وتوطيد العلاقات مع مختلف مجالس رجال الأعمال في دول العالم ، ولعل الأهمية التي تكتسيها مثل هذه الاعتبارات كانت وراء إنشاء ملحقات اقتصادية في سفارات دول العالم للقيام بمهام متابعة ورصد إمكانيات إقامة التعاون الاقتصادي وتحديد الآفاق المستقبلية لطبيعة المشاريع الاستثمارية الممكنة وتحين الفرص المناسبة لتحقيقها والتمهيد لها في أوقاتها المناسبة والتحضير العملي لخطوات التنفيذ.